

ظواهر الإلصاق في اللغة العربية

الباحث: شعيب عدّة

البريد الإلكتروني: Loey09@gmail.com

قسم اللغة العربية وآدابها / كلية الآداب واللغات والفنون

جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعبّاس

الملخص:

تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على ظاهرة الإلصاق إحدى الظواهر اللغوية التي تعتمد عليها كثير من اللغات الإنسانية لتوليد ألفاظها وتنمية ثروتها اللفظية، تلك اللغات التي تستعين بزوائد مقطعية تلتصق بمادتها الأصلية على شكل سوابق (Prefixes) أو لواحق (Suffixes)، مكونة مفردات متنوعة لها جميعا ثابت مشترك.

حيث تناولت الدراسة تعريفا لهذه الظاهرة، وحاولت تمييزها عن غيرها من الوسائل التي تستعين بها اللغة من أجل تنويع دلالاتها النحوية وصيغها الصرفية، كما عرضت آراء بعض الباحثين بشأنها، وبيّنت بعض صورها في اللغة العربية من رؤية مورفولوجية (صرفية صوتية).

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية ; الإلصاق ; السوابق ; اللواحق.

Adhesion phenomena in the Arabic language**Abstract :**

This study attempts to illuminate the phenomenon of adding syllables like a one of the linguistic phenomena that many human languages adopt in order to generate their words and develop their verbal wealth. These languages use an added syllable that attaches to its radicale in the form of prefixes or suffixes.

The study contain a definition of this phenomenon, and tried to distinguish it from other means used by language in order to diversify their grammatical and morphological expressions, and I have present the views of some researchers, and show some of their conception in the Arabic language from morph-phonological vision.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

من المعلوم أنّ كلّ لغة من اللّغات الإنسانيّة تتميّز بوسائل خاصّة، تولّد بواسطتها ألفاظها وتنمي بها ثروتها اللفظيّة، وهذه الوسائل تتحد وفق النّظام الصّرفيّ الخاصّ بكل لغة من هذه اللّغات، ذلك أنّ كلّ واحدة منها تمتاز بمميزات تؤثّر في تكوين أنظمتها المختلفة، وتحديد العلاقات بين عناصرها، فيكون لها بذلك بالغ الأثر في الوسائل التي تتخذها هذه اللغة أو تلك لإنتاج الجديد من مفرداتها.

و من بين تلك الوسائل "ظاهرة الإلصاق" التي تعتبر إحدى الوسائل التي تبنتها العربيّة في صوغ أبنيتها، وإن كان يبقى مقتصرًا على أنواع قليلة من هذه الأبنية مقارنة بالاشتقاق، ذلك لأنّ العربيّة لغة اشتقاقية بالأساس، يعتمد صوغ المفردات فيها على التحوّل الداخلي لبنية الكلمة، على عكس "الإلصاق". فما حقيقة هذه الظاهرة اللّغويّة؟ وما صورها في اللّغة العربيّة؟ وما أثرها على أبنيتها؟

مفهوم الإلصاق:

الإلصاق لغة: من اللّصق، يقال "لصق الشيء بالشيء يُلصقُ لُصوقًا": إذا دلّ على ملازمة الشّيء للشيء¹.

أما اصطلاحًا: فالإلصاق هو عمليّة إضافة اللّواصق إلى الجذور اللّغويّة (كما هو الحال في اللّغات الهندوأوربيّة)، حيث تضاف هذه اللّواصق على شكل سوابق (Prefixes) أو لواحق (Suffixes) لتبيّن وظيفة قواعديّة²، وتنسب إليه ما تسمّى بـ"اللّغات اللاصقة" باعتباره السّمة الغالبة عليها.

ومع أنّ اللّغة العربيّة لغة اشتقاقية، لأنّ صوغ الأبنية فيها يقوم أساسًا على "الاشتقاق"، الذي يعدّ أهم وسيلة لإنتاج مفرداتها، إلا أنّها اعتمدت "الإلصاق" وسيلة ثانية مع الاشتقاق لتوليد و صوغ بعض أبنيتها، وإن كان يبقى وسيلة محدودة بعدد ضئيل من المفردات مقارنة بالاشتقاق الذي بقي السّواد الأعظم من كلماتها قائمًا عليه في صوغه وتوليده، ويختلف الاشتقاق عن الإلصاق في كونه توليدًا لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد يحدّد مادتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحي بمعناها الخاصّ الجديد، فهو يعتمد على التحوّل الداخلي للأصل المشتقّ منه، بينما يعتمد الإلصاق على إضافة سوابق أو لواحق إلى الكلمة دون حدوث تغيير بينيتها الداخليّة، أو تشكيل بنائها الصّوتيّ، فتبقى ثابتة، ليس بها من تغيير عدا إلصاق حرف أو أكثر بأول الكلمة أو بآخرها³.

تناول مجموعة من الباحثين ظاهرة الإلصاق في اللغة العربية، ولعل من أبرزهم "تمام حسّان" في كتابه (اللغة العربية "معناها ومبناها")، حيث حصر المعاني الصرفية التي تُؤدّى بواسطة الواصق في سبعة معانٍ⁴ وهي:

الشخص:	العدد:	النوع:	التعيين:	المضارعة:	التوكيد:	النسب:
(التكلم والخطاب والغيبة)	(الأفراد والثنية والجمع)	(التذكير والثانيث)	(التعريف والتنكير)	/	/	/

ويرى أنّه يُعبّر عن هذه المعاني بمجموعة لواصق منها: ضمائر الرفع المتصلة في الفعل الماضي وتعبّر عن الشخص (المتكلم والمخاطب والغائب) نحو: (ضربتُ، ضربنا، ضربتِ، ضربتما، ضربتم...)، وكذلك حروف المضارعة في المضارع، فإلى جانب معنى المضارعة، والانتقال بالحدث من الزمن الماضي إلى زمن الحضور والاستقبال فإنّها تعبّر أيضا هي الأخرى عن المتكلم والمخاطب والغائب نحو: (أضرب، تضرب، يضرب، تضرب)، أمّا فعل الأمر فيعبّر عن المخاطب فقط مع اختلاف في العدد والنوع، نحو (اضرب، اضربا، اضربوا).

ويُعبّر عن العدد في الأفعال بالضمائر، فيكون ذلك في الماضي بالفرق بين التاء المضمومة للمتكلم الواحد في نحو (ضَرَبْتُ) وضمير المتكلمين (نَا) في نحو (ضَرَبْنَا)، وبين (تَ، وُثْمَا، وُثْمَ) للتعبير عن المخاطب، وفي الغيبة من الفرق بين الاستتار بين ألف الاثنين وواو الجماعة نحو: (ضَرَبَ، ضَرَبَا، ضَرَبُوا)، وأمّا في المضارع فإنّ فروق العدد تتضح في مقابلة الاستتار في الخطاب والغيبة نحو: (يَضْرِبُ) و(يَضْرِبَانِ) بألف الاثنين وواو الجماعة نحو: (يَضْرِبَانِ، يَضْرِبُونَ)، و(اضْرِبَا، اضْرِبُوا)، وكذلك الحال في الأمر، لكن في الخطاب فقط نحو: (اضْرِبْ) في مقابل (اضْرِبَا، اضْرِبُوا)، أمّا في المضارع في التكلم فإنّ الضمائر مستترة، وبالتالي يتوقف تحديد العدد في هذه الحال على حروف المضارعة نحو: (أَضْرِبُ، وَضَرِبُ).

أمّا في الصفات والأسماء فيعبّر عن العدد بالواو والنون أو الياء والنون لجمع المذكر السالم نحو: ("الزَّيْدُونَ ضَارِبُونَ"، و"مررت بالزَّيْدَيْنِ ضَارِبَيْنِ")، أو بالألف والنون أو الياء والنون للمثنى نحو: ("الزَّيْدَانِ ضَارِبَانِ"، و"مررت بالزَّيْدَيْنِ ضَارِبَيْنِ")، أو بالألف والتاء لجمع المؤنث السالم نحو: ("إِنَّ الْهِنْدَاتِ ضَارِبَاتٌ")، كما يمكن أن تدلّ هذه العلامات في الوقت نفسه على النوع أيضا (المذكر أو المؤنث).

ويعبر عن النوع في الأسماء والصفات بإصاق التاء نحو: (فَاطِمَة فَائِمَة) أو الألف المقصورة نحو: (سَلَمَى حُبْلَى) أو الهمزة بعد الألف الممدودة نحو: (شيماء حسناء)⁵، وكذلك بإصاق الألف والتاء في الجمع، وهذا كله ليدل على المؤنث، في مقابل العلامات الأخرى التي ذكرت آنفا لتدل على جمع المذكر⁶.

أما التعيين (التعريف والتذكير) فلا يكون إلا في الأسماء ويعبر عنه باللاصقة (ال)، فالفرق بين الأسماء في حالة التذكير وبينها في حالة التعريف هو إصاق هذه اللاصقة (ال)، وإن كانت تتعدّد معاني (ال) التعريف بين الجنسية نحو: "الْحِصَانُ أَسْرَعُ مِنَ الْحِمَارِ"⁷، وبين العهدية نحو: "النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ"، وبين الرابطة نحو (زَوْجِي الْمَسْأَسُ أَرْنَبُ)⁸.

أما إن اقترنت اللاصقة (ال) بالصفات فيرى "تَمَام حَسَان" أنّها ضمير موصول وليست أداة تعريف، وهذا راجع إلى طبيعة دلالة الصفة لا إلى (ال) نفسها لأنّ الصفات تدلّ على موصوف بالحدث فتكون ذات صلة بالحدث من نوع ما، وهذه الصلة بين الصفات ومعنى الحدث توجد جهة شركة بين الصفات والأفعال، من حيث الأفعال على حدث وزمن، ولهذا توصف الصفات بالتعدي واللزوم نحو: "مررت بالرجل المضروب والده"، وقد يتعلّق بها الظرف والجار والمجرور كما يتعلّق بالأفعال، نحو: "مررت بالرجل المطروح والده على الرّصيف"، ومن الأمثلة التي أوردها تَمَام حَسَان ل (ال) الموصولة قوله تعالى: أَوَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ (النساء: 162)⁹.

ولم يتكلّم "تَمَام حَسَان" عن لاصقة (نون التنوين)¹⁰ التي يعبر بها عن التذكير، وهي لاصقة من اللواحق¹¹، كمقابل لالاصقة التعريف (ال) نحو: (رجل) للتذكير و(الرجل) للتعريف.

وإن كانت ظاهرة التعريف في العربية لا تقتصر على لاصقة (ال) فحسب، بل هي أوسع من ذلك، وأحكامها مفصلة في كتب النحو والصرف¹²، ولا مجال لتفصيل ذلك في هذا المقام.

وأما اللواحق التي يعبر بها عن التوكيد فهي (نونا التوكيد الخفيفة والثقيلة) نحو: (لَتَكُنَّ، وَلَتَكُنَّ)، وأما ما يعبر به عن النسب فهي لاصقة الياء نحو: "رجل عَرَبِيّ"، والملاحظ أنّ "تَمَام حَسَان" لم يفصل الحديث عنهما واكتفى بالإشارة إلى أنّ أحكامهما مفصلة في المتن¹³.

ليتوصل في الأخير إلى أنّ أوسع اللواحق مجالا هي الضمائر المتصلة، لأنّه يمكن أن يستفاد منها ثلاثة معانٍ هي: (الشخص والعدد والنوع)، ثم حروف المضارعة لأنّه يستفاد منها (الشخص والعدد)، ولواحق التثنية والجمع حيث

يستفاد منها (العدد والنوع)، ثم لواصل التأنيث التي تفيد (النوع) عند مقابلتها بالمذكر، وتفيد (العدد) عند مقابلة التاء بالنون، في حين تبقى أضيّق اللّواصق مجال تطبيق هي أداة التعريف¹⁴.

وإن كان "تمام حسّان" فصل القول في ظاهرة الإلصاق، إلا أنّ ما يمكن ملاحظته على اللّواصق التي تحدّث عنها إقحامه لبعض الأنواع التي لا تتوفّر على شروط الإلصاق، فمن ذلك حروف المضارعة، فحتّى وإن كانت أشبه باللّواصق، إلا أنّها تفتقد شرط الإلصاق، وهو عدم تغيّر بنية الكلمة بخلاف الاشتقاق الذي يحدث تغييرا للحركات في بنية الأصل المشتقّ على الأقلّ، أو يرافق ذلك زيادة بعض حروف الزيادة، وهذا ما يلاحظ على حروف المضارعة نحو: (ضرب، يضرب) ففضلا عن زيادة حرف المضارعة (الياء) تغيّرت بنية الكلمة، فانتقلت فاؤها من الحركة إلى السكون، كما انتقلت عينها من الفتح إلى الضمّ، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك في هذا الباب وهي مفصلة في كتب الصرف، وهذا ما يجعل حروف المضارعة زوائد لا لواصل، إذ لو كانت كذلك لبقيت بنية الكلمة على ما هي عليه دون تغيير¹⁵.

كما ذكر "عبد القادر عبد الجليل" أنّ من بين اللّواصق أيضا "ياء التصغير" المضافة على الكلمة المصغرة¹⁶، نحو: (رجل، رجّيل)....، ولكنّ المتأمل في هذه الياء يرى أنّها أبعد من أن تكون لاصقة، ذلك أنّه يصاحبها تغيير واضح جليّ على البنية برمّتها في كلّ كلمة مصغرة، وإلى هذه التغيرات أشار ابن يعيش بقوله: "إذا صغرت الاسم المتمكّن¹⁷ ضمّمت أوّله وفتحت ثانيه، وتكسر ما قبل آخره فيما زاد على الثلاثة"¹⁸.

وتحدّث "عبد الصّبور شاهين" عن طريقة الإلصاق في صوغ أبنية العربيّة في معرض حديثه عن خاصية "التحوّل الداخلي" في العربيّة فقال: "هذه الخاصيّة تتميّز بها اللّغة العربيّة على لغات كثيرة، ولاسيما اللّغات الأوروبيّة، تلك التي تعتمد على إصاق زوائد الصّيغ بأول الأصل الثابت أو بآخره، دون أن يحدث أيّ تغيير في داخله، ومع ذلك فإنّ العربيّة لم تجهل طريقة الإلصاق هذه، فلديها مجموعة من السّوابق الخاصّة باسم المفعول، وأسماء الزّمان والمكان، والمصدر الميميّ وغيرها، ولديها مجموعة من اللّواحق الخاصّة بالدّلالة على المثني والجمع المذكر والمؤنث، ولديها مجموعة من الزّوائد الوسطيّة التي تأتي في بعض صيغ الفعل كثناء الافتعال، وتسمّى (الحشو)"¹⁹.

والملاحظ على كلام "عبد الصّبور شاهين" وجود تداخل بين مصطلحيّ "الإلصاق" و"التحوّل الداخلي"، لأنّه إذا كانت اللّواحق التي تحدّث عنها تلك الدّالة على التّثنية والجمع المذكر والمؤنث يدخل فيما سمّاه إصاقا، وعرفه بأنّه: "إصاق زوائد الصّيغ بأول الأصل الثابت أو بآخره، دون أن يحدث أيّ تغيير في داخله"، فإنّه من غير المقبول أن تُحشر السّوابق الخاصّة باسم المفعول، وأسماء الزّمان والمكان، والمصدر الميميّ، وما سمّاه بالزّوائد الوسطيّة ضمن ظاهرة الإلصاق،

لأنّ هذه الزوائد لا تتوفّر بنية الكلمات التي زيدت فيها على شرط عدم التحوّل الداخليّ في حشوها، فكيف يمكن أن تعتبر زوائد بالإلصاق؟! وإنّما هي زوائد اشتقاقية داخل مشتقات، ولا دخل للإلصاق فيها.

ظواهر الإلصاق في اللغة العربية:

بعد الدراسة والإطلاع على الدراسات السابقة يمكن إجمال ظواهر الإلصاق في البنية اللغوية العربية في الظواهر التالية:

أولاً: التثنية: وعرفها "ابن يعيش" بقوله: "هي ضمّ اسم إلى اسم مثله، واشتقاقها من (ثنى يُثنى) إذا عطف، يقال: (ثنى العود) إذا عطفه على غيره، فكأنّ الثاني معطوف، فأصله العطف، فإذا قلت (قام الزيدان) فأصله زيدٌ وزيدٌ، لكنهم إذا اتفق اللفظان، حذفوا أحد الاسمين، واكتفوا بلفظ واحد، وزادوا عليه زيادة تدلّ على التثنية، فصار في اللفظ اسماً واحداً... فإذا ثنوا الاسم المرفوع زادوا في آخره ألفاً ونوناً، وإذا ثنوا الاسم المجرور أو المنصوب زادوا في آخره ياء مفتوحة ما قبلها ونوناً مكسورة، فيكون لفظ المجرور كلفظ المنصوب"²⁰.

فالمثنى كلمة تدلّ على كلمتين اثنتين اتفقتا لفظاً ومعنى، بزيادة تلحقها في آخرها، وتكون إمّا (ألفاً ونوناً) في حالة الرفع، أو (ياء ونوناً) في حالتي النصب والجزم، و ذكر ابن يعيش أيضاً أنّ الزائد الأوّل (أي الألف أو الياء) هو عوض عن الاسم المحذوف ودالّ على التثنية، وأنّ الزائد الثاني (النون) عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد²¹.

أمّا التثنية في "علم الصّرف الصّوتي" فهي تمثّل أحد الدلالات الصّرفيّة التي تنهض على بناء اللّواحق (Suffixes)، إذ يدلّ المثنى على اثنين أو اثنتين بواسطة عناصر صوتيّة مضافة إلى أصل البناء، وهذه العناصر تتمثّل في اللّواحق التالية:

في حالة الرفع: تزداد اللاحقة (ان) (aan) المكوّنة من الصّائت الطّويل (الألف) + النّون (اللّثوي الأنفي المجهور) ذي القوة الإسماعيّة العالية والقدرة التّصويّتيّة البيّنة.

في حالة النصب والجزم: تزداد اللاحقة (ين) (ayn) المكوّنة من الصّوت المركّب (الياء) + النّون، وذلك نحو: (مؤمنٌ) + (مؤمنٌ) = مؤمنان (في حالة الرفع) و(مؤمنين) في حالتي النصب والجزم.

ويتجلّى بناؤهما المقطعيّ في: (ص+ح+ص/ص+ح+ص/ح+ح+ص+ح) في حالة الوصل

و(ص+ح+ص/ص+ح+ص/ح+ح+ص) في حالة الوقف

(مؤمنٌ) + (مؤمنٌ) = (مؤمنتان) (في حالة الرفع) و(مؤمنتين) في حالتي النصب والجزم.

ويتحلّى بناؤهما المقطعيّ في: (ص+ح+ص/ص+ح/ص+ح/ص+ح/ص+ح) في الوصل

و (ص+ح+ص/ص+ح/ص+ح/ص+ح/ص+ح) في الوقف

حيث تعتبر لاصقتا التّثنية (aan) و (ayn) مورفيمين مقيدين وقعا ضمن مقطعين أولهما طويل مزدوج الانفتاح، والثاني قصير مفتوح في حالة الوصل، في حين وقع هذان المورفيمان في حالة الوقف جزءا من مقطع مديد واحد.

ولكنّ الملاحظ أنّه كان من المفروض أن يتبع اللاحقة (aan) صائت الفتح على جزئها الثاني في حالة الوصل فتكون: (مُؤْمَنَان، مُؤْمَنَات) (aana) على أساس ما يعرف في علم الصّرف الصّوتي بالتماثل الصّوتيّ (Assimilation) لأنّ صوت (الألف) يتماثل مع صوت الفتحة إذ أنّها بعض منه، لكنّ هذا يشكّل صعوبة بالغة وثقلا متأتيا من استمرارية المدّ الصّوتيّ، وهنا تتدخل ما يسمّى بالقوّة السّالبة في الميدان اللّغوي وهي المخالفة (Dissimilation) التي تؤدّي إلى تخفيض حدّة الخلافات بين الأصوات، لتسهيل جريان النّطق، ولهذا كان لا بدّ من تضيق المجال الصّوتيّ لحركة الفتح عن طريق عمليّة الاستبدال النّوعيّ إلى الكسر (i)، لتصبح: (aani)²².

ويّضح ممّا تقدّم في الأمثلة السّابقة أنّ بنية الكلمة لا تتغيّر بعد إلحاق الزّيادتين (الألف والتّون أو الياء والتّون)، وهو الأمر الذي يميّز زيادة الإلصاق عن زيادة الاشتقاق التي يصاحبها تغيير في بنية الكلمة.

ثانيا: الجمع: وعزّفه ابن يعيش بقوله: "الجمع ضمّ شيء إلى أكثر منه"²³.

فالتّثنية والجمع يتّفقان من حيث الجمع والضمّ، ويفترقان في المقدار والكميّة، والغرض منه الاختصار والإيجاز وهو على نوعين: جمع تصحيح وجمع تكسير.

أمّا جمع التّكسير فهو ليس من ظواهر الإلصاق لأنه يُحدث تغييرا في بنية الكلمة نحو: (قَلَم، وأقلام...) فهو بذلك من ظواهر الاشتقاق، لأنّ العناصر الصّوتية تتّخذ فيه بناءً تركيبيا مخالفا للمفرد²⁴، بخلاف جمع التّصحيح الذي يعدّ أحد ظواهر الإلصاق، ويعرف بأنّه: "كل جمع يسلم فيه واحده من التّغيير، فيأتي لفظه سالما مع زيادة في آخره تدلّ على الجمع، وهو على ضربين: جمع مذكر سالم، وجمع مؤنّث سالم"²⁵.

1) جمع المذكر السالم: هو ما دلّ على أكثر من اثنين بزيادة صوتيّة في آخره تلحق مفردة صالح للتّجريد عنها وعطف مثليه عليه²⁶، حيث تكون هذه الزّيادة (واوا ونونا) (uun) في حالة الرّفع، أو (ياء ونونا) (iin) في حالتيّ النّصب والجرّ (بحسب الحالة الإعرابيّة للفظ المجموع نفسه)²⁷، وذلك نحو:

مؤمن+مؤمن+مؤمن...=مؤمنون (في حالة الرفع)، ومؤمنين (في حالتي النصب والجر)، ويتجلى بناءهما المقطعي في:

(ص+ح+ص/ص+ح/ص+ح+ح/ص+ح) في حالة الوصل

و(ص+ح+ص/ص+ح/ص+ح+ح+ص) في حالة الوقف

حيث تعتبر لاصقتا الجمع (uun) و(iiin) مورفيمين مقيدتين، وقعا ضمن مقطعين: أولهما طويل مزدوج الانفتاح، والثاني قصير مفتوح في حالة الوصل، في حين وقعا في حالة الوقف جزءا من مقطع مديد مغلق واحد، ولهذين المورفيمين دلالات صرفية هي: الدلالة على التذكير، والدلالة على الجمع، والدلالة على نسبة الكمية العددية²⁸.

وعلل "ابن يعيش" سبب كسر ما قبل الزائد الأول (وهو الياء في حالتي النصب والجر) لتمييزها عن ياء التثنية التي يكون ما قبلها مفتوحا، ولم يشترط الضم في ما قبل الواو (في حالة الرفع) لأن المجموع من المقصور يكون ما قبله مفتوحا نحو: (المصطفى: المصطفون)، وأما الزائد الثاني (النون) فهي كنون التثنية، جعلت عوضا من الحركة والتثنية اللذين كانا في الواحد، وقد حركتا لالتقاء الساكنين²⁹، ولكن نون الجمع خُصت بالفتح لتمييزها عن نون التثنية³⁰.

لكن "علم الصرف الصوتي" يخالف هذا الحكم من الناحية الصوتية، لأنه يعتبر النون التي تلحق جمع المذكر السالم والمثنى صورة من صور إغلاق المقطع في العربية، كما أن التثنية صورة من صور إغلاق المقطع أيضا، ولذلك تسقط النون، والتثنية، في حالة الإضافة.

وما يعضد هذا الرأي ما ذكره الزجاجي، من أن نون الاثنين والجمع تسقط في حالة الإضافة من غير فساد في المعنى، وهذا يعني أن نون الجمع غير ثابتة³¹ بدليل سقوطها، ولهذا فالنون ليست بدلا من الحركة والتثنية في المفرد، بدليل حذفها وسقوطها عند الإضافة، ذلك أن من حكم البدل أن يكون في موضع المبدل منه، فالياء مثلا في (ميزان) بدل من الواو و واقعة موقعها ولا يجوز حذفها³²، فإذا كانت النون (كما ذكر الصرفيون) بدلا من الحركة والتثنية إذا ينبغي ألا تحذف، فلذلك دل حذفها عند الإضافة دلالة قاطعة على أنها ليست بدلا.

ودليل آخر هو: أن التثنية في المفرد لا يجتمع مع (ال) التعريف فلا يقال مثلا: (المجرم)، في حين إن النون التي هي بدل من التثنية في المفرد تجتمع مع (ال) التعريف، في قوله تعالى من سورة طه: أأ ونحشر المجرمين... (طه: 102)، حيث اجتمع فيها (ال) التعريف مع النون، وهذا يدل على أن النون ليست بدلا من التثنية في المفرد.

أما الياء والواو في جمع المذكر السالم، فيذكر الصرفيون أن "الواو" علامة الرفع في جمع المذكر السالم و"الياء" علامة النصب والجر، لكن هناك فرضية ثانية تحكم جمع المذكر السالم هي أن الفرق بين المفرد وهذا الجمع السالم هو مطل

حركة الإعراب في المفرد على هذا النحو:

- حالة الرفع نحو: (مُجْرِمٌ) وتكتب صوتيًا (Modjrimun)، فالتنوين في المفرد هو (ضمة + نون)، أما في جمع المذكر فهي: (مُجْرِمُونَ) وتكتب صوتيًا: (Modjrimuun).

والفرق بين الصورتين كما هو ملاحظ من الكتابة الصوتية هو مطل الحركة في الجمع.

- حالة الجر نحو: (مُجْرِمٍ)، وتكتب صوتيًا: (Modjrimin)، أما الجمع فيكون على: (مُجْرِمِينَ) وتكتب صوتيًا: (Modjrimiin)، فالفرق بينهما هو مطل الحركة في الجمع أيضا.

- حالة النصب نحو: (مُجْرِمًا)، وتكتب صوتيًا: (Modjriman)، فإذا مطلت الحركة كسابقتها (في حالتي الرفع والجر) فستصبح: (مُجْرِمَان) وتكتب صوتيًا: (Modjrimaan)، فمطل الحركة هنا وَلَدَ (الألف)، وهنا ستلتبس هذه الصورة بصورة المثنى، لأنَّ (مُجْرِمَان) مثنى بالألف التي هي علامة الرفع فيه، فلمّا كان مطل الحركة في حالة النصب يُولَدَ (الألف) عُذِلَ عن ذلك إلى المطل بالياء، كما هو الحال في حالة الجرّ، وعَلَّلَ الرَّجَّاجِيّ ذلك بقوله: «ذ'الألف' وقد انفرد بها تشنية المرفوع، و'الواو' وقد حصلت في جمع المرفوع على قياسها، و'الياء' قد حصلت للمخفوض على القياس؛ لأنَّ الكسرة من الياء، فالمخفوض في التشنية والجمع على بابه، فلم يبق للمنصوب إلا ضمّه إلى أحدهما، وكان ضمّه إلى المخفوض أولى لأنهما جميعًا في طريق المفعول به، ألا ترى قولك: ضربت زيدًا، ومررت بزيدٍ، سواء في المعنى في أنّهما مفعول بهما»³³.

أي أنّ النصب حُمِلَ في جمع المذكر السالم على الجرّ، لأنَّ الجرّ أقرب للنصب منه للرفع، ف: (مُجْرِمًا) محمول على (مُجْرِمٍ) وبما أنّ (مُجْرِمٍ) مُطلت حركته في الجمع فكذا تكون (مُجْرِمًا) ضمن علة الحمل على التّظهير.

- الاسم المعرّف ب(ال): تَبَيَّنَ ممّا سبق كيف يحصل جمع المذكر السالم في حالة الرفع والجرّ والنصب، واتّضح أنّ الأساس الذي أقيمت عليه الفرضية هو مطل الحركة في الجمع، أمّا جمع المذكر السالم في الأسماء المعرّفة ب(ال) فيحصل بطريقة مطل الحركة أيضا، ف(المجرّم)، أصله: (ال + مجرّم): إذ اللام للتعريف، والتنوين للتّأكيد، وهنا ترادف على الكلمة ضِدّان، فحذف التنوين، لأنّ الحكم لطائريهما وهو (اللام)، يقول ابن جيّ: «اعلم أنّ التّضاد في هذه اللّغة جارٍ مجرى التّضاد عند ذوي الكلام، فإذا ترادف الضّدّان في شيء كان الحكم منهما للطّارئ، فأزال الأوّل، وذلك كلام التعريف إذا دخلت على التّون حذف لها تنوينه، ك(رجلٌ والرجل)، و(غلامٌ والغلام)، وذلك أنّ اللام للتعريف، والتنوين من دلائل التّأكيد، فلمّا ترادفا على الكلمة تضادًا كان الحكم لطائريهما، وهو اللّام»³⁴.

فيلاحظ أنّ التنوين يحذف إذا اجتمع و(ال) التعريف، لأنّه لا يجتمع ضدان، فيقال: (ال + مجرّم).

أما تفسير اجتماع (ال) التعريف و"النون" في جمع المذكر السالم؛ فلأنّ النون في جمع المذكر السالم لا تحمل دلالة التنكير كالتنوين في المفرد، لذا اجتمعت مع (ال) التعريف.

فحصول جمع المذكر السالم في المعرّف ب(ال) كان حملا على النكرة، لأنّ الأصل في الأسماء أن تكون نكرة، أما المعرفة فهي أمر طارئ لذا حُمِلَ الفرعُ المعرّف ب(ال) على الأصل الخالي من (ال) التعريف الذي يحصل جمع المذكر السالم فيه بمطل الحركة.

فالأصل في كلمة (المجرّم): (ال+مجرّم) ← (مجرّمُن) ← (مجرّمُون)، ثم بعدها تدخل (ال) التعريف فتصبح (المجرّمُون).

ويرى الصّرفيون أنّ نون الجمع دائماً مفتوحة، والأصل فيها السكون ولكتّها حرّكت لالتقاء الساكنين، يقول المبرد: «وإنما حرّكت نون الجمع، ونون الاثنين، لالتقاء الساكنين، وحرّكت نون الجمع بالفتح لأنّ الكسر والضّم لا يصلحان فيها، وذلك أنّها تقع بعد واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ولا يستقيم توالي الكسرات والضّمات مع الياء والواو ففتحت»³⁵.

ففتح نون الجمع وكسر نون التثنية للتّعادل، كون التثنية أخفّ من الجمع والكسرة أثقل من الفتحة فخصّ الأخفّ بالأثقل، والأثقل بالأخفّ للتّعادل³⁶.

ومعلوم أنّ الحرف السّابق للياء يكون محرّكا بالكسرة، وعلّل ذلك السيوطي بقوله: «وإنما فُتِحَ ما قبل ياء التثنية، وكسر ما قبل ياء الجمع، لأنّ نون التثنية مكسورة، ونون الجمع مفتوحة، ففتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع طلباً للتّعادل، ليقع الياء بين مكسور ومفتوح، وبين مفتوح ومكسور، ولأنّ التثنية أكثر فخصّص بالفتح لكثرتها، وخصّص الجمع بالكسر لقلّته طلباً لتعادل الكثرة مع الخفيف، والقلّة مع الثّقل»³⁷.

أما من النّاحية الصّوتية فيرى الباحثون في مجال "علم الصّرف الصّوتي" أن التزام اللاحقتين (ون)(uun) و(ين)(iin) بفتحة على نهايتهما (في حالة الوصل) بدلا من الحركة الأخرى المماثلة هو عاملٌ "المخالفة"، فبتأثيرها غيّرت الحركات متجهها من:

الاستعلاء إلى الاستواء (التوسط): (وُنْ) (uunu) (وُونْ) (uuna).

ومن الاستفال إلى الاستواء: (يِنِ) (iini) (يِنْ) (iina)³⁸.

(2) جمع المؤنث السالم: هو ما دلّ على أكثر من اثنتين بزيادة (ألف وتاء)، وهذه اللاحقة (aat) مكوّنة من صائت الفتحة الطويل (الألف) وصوت التاء غير المقيّدة نحو: (هند: هِنْدَات)، و(مؤمنة: مُؤْمَنَات)، ويطرّد هذا الجمع أيضا في صفة المذكر غير العاقل نحو: جبالٌ (رَاسِيَاتٌ)، أو جمع المصغّر غير العاقل نحو: (دُرِّيْهِمَاتٌ) تصغير (دُرْهَم)، أو ما ختم بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة نحو (حُبْلِيَّات) و(حَسَنَات).

ويرى الصّرفيّون أنّ الألف والتّاء معا للجمع والتّأنيث (دون تفصيل)، وإنّما اختيرت الألف دون الواو والياء لحفّتها، واختيرت التّاء معها لشبهها بالواو³⁹، والواو أخت الألف، كما أنّ التّاء تدلّ على التّأنيث، فركبت مع الألف ليدلّا معا على الجمع والتّأنيث، كما أنّ هذه التّاء حرف إعراب في هذا الجمع، فهي كالواو والياء في جمع المذكر السالم، وهي مع الضّمّة في نحو (الهندات) بمنزلة الواو من (الزّيدون) في حالة الرّفْع، وهي مع كسرتها في نحو (الهندات) بمنزلة الياء من (الزّيدون) في حالتي النّصب والجرّ⁴⁰.

كما رأوا أيضا أنّ لاحقيّ الجمع (uun) و(aat) مشتركة دلالتهما بين القليل والكثير، وذكر "عبد القادر عبد الجليل" أنّ صيغة جمع الإناث وردت في القرآن الكريم (1065) مرّة تناوبت فيها بين دلالة القلّة والكثرة، في حين تكرّرت صيغة جمع الذّكور فيه (2230) مرّة بين دلالة القلّة والكثرة، وسياق النّص هو الفاصل في الحكم على نوع العدد (قلّة أو كثرة)⁴¹.

وبالنّظر إلى هذين الجمعين السالمين (المذكر والمؤنث) يبدو جليّا أنّ الكلمة دلّت على الجمع بتلك اللّواصق (الألف والتّون) أو (الياء والتّون)، أو (الألف والتّاء) دون أن يتغيّر من بنائها الداخليّ شيء.

ثالثا: التّأنيث: وهو إضافة إحدى العلامات (اللّواصق) الثلاث إلى الكلمة لنقلها من المذكر إلى المؤنث وهذه العلامات هي: التّاء، والألف (بنوعيهما المقصورة و الممدودة)، والياء، وأضاف بعضهم علامة رابعة وهي الصائت القصير (الكسرة) في نحو: "كُتِبَتْ"⁴².

ويرى الصّرفيّون أنّ الكلمة (اسم وفعل وحرف) وإنّما تؤنّث الأسماء دون الأفعال والحروف، لأنّ الأسماء تدلّ على مسمّيات مذكرة ومؤنّثة، فتدخل علامة التّأنيث أمانة فارقة بينها، أمّا الأفعال وإنّ لحقتها علامة التّأنيث نحو: "عَادَتْ فاطمة" فإنّما ذلك لتأنيث فاعلها، لا لتأنيثها في نفسها، لأنّها موضوعة للدّلالة على نسبة الحدث إلى فاعلها أو مفعولها، وأمّا الحروف فلائها لا تدلّ على معنى تحتها، إنّما تحيى معنى في الاسم و الفعل فهي كالجزء منهما، والجزء لا يؤنّث، وإن كانت علامة التّأنيث لحقت ثلاثة منها وهي: "لات، ثمت، و"رُت" فلمشابهتها الفعل في العمل⁴³، وفيما يلي تفصيل علامات التّأنيث التي تدخل في حيّز اللّواصق وهي:

1) التَّاء: إذا لحقت الفعل دلّت على تأنيث فاعله نحو: "قعدتُ هنداً"، وهي ثابتة لا تنقلب في الوقف، ويكون بناء الكلمة المقطعي: (قَـ/عَـ/دَتْ)

(ص+ح/ص+ح/ص+ح+ص)

فاللاصقة (التَّاء) وقعت هنا مورفيما مقيّدا ضمن جزء من المقطع الأخير (الطَّويل المغلق)، لتدل على الجنس (التأنيث) وتدلّ أيضا على العدد (الفعل مسند للمفردة الغائبة).

وإن لحقت الاسم نحو: "مسلمة" أبدلت هاء في الوقف: "مسلمة"، ويكون بناؤها المقطعي: في حالة الوصل:

(مُسَدَّ/لِـ/مَـ/لَـةُ)

(ص+ح+ص/ص+ح/ص+ح+ص+ح+ص)

أما في الوقف فتكون: (مُسَدَّ/لِـ/مَـ/لَـةُ):

(ص+ح+ص/ص+ح/ص+ح+ص)

والملاحظ أنّ اللاصقة (التَّاء) وقعت في حالة الوصل مورفيما مقيّدا، ليدلّ على الجنس (التأنيث) وعلى العدد (المفرد)، وظهر هذا المورفيم جزءاً في أول المقطع الرابع الأخير في الكلمة (وهو مقطع طويل مغلق)، لكنّه تحوّل إلى جزء في آخر المقطع الثالث (الطَّويل المغلق أيضا) بعد أن اختزلت عدد مقاطع الكلمة من أربعة (في الوصل) إلى ثلاثة في الوقف، وهذا لما أبدلت تاء التأنيث هاء في الوقف، وحذف المورفيم المقيّد الدال على التنكير (نون التّنين) في الوصل.

2) الألف: وتكون للتأنيث مقصورة (أي صائت فتحة طويل) نحو: (حُبلى) و(سكرى)...، وممدودة نحو: (حمراء)، و(عذراء)...، وهي هنا (كما يقول الصّرفيون) مُبدلة بهمزة، فالأصل فيهما (حمرا) و(عذرا) حيث وقعت بعد ألف زائدة جاءت قبلها للمدّ، فلما التقى ألفان زائدتان (واحدة للمدّ والثانية للتأنيث) وجب حذف إحداها أو تحريكها، فحُرّكت الثانية منهما (التي للتأنيث) ثم قُلبت همزة⁴⁴.

ولكن البناء المقطعيّ حسب منظور الباحثين في علم الصّرف الصّوتيّ يرفض مثل هذا التعليل: ف(حمراء) مثلا تتخذ

وفق هذا التعليل البناء المقطعيّ: (ح+ـ+م/ر+ـ+ـ+ـ+ـ+ـ): (ص+ح+ص/ص+ح+ح+ح+ح)

ولا يوجد في العربية وحدة لغوية تتألف من (مقطع طويل مُغلق) مع آخر (طويل مفتوح) بأربع حركات متتالية، ولهذا يعلّل الباحثون مجيء صوت الهمزة في نحو (حمراء) بغرض التسهيل وإراحة النفس، وبما أنّ الوحدة اللغوية تنتهي بمقطع مفتوح، فإنّه جيء بالهمزة المتميّزة بصفة التبر من أجل إغلاق هذا المقطع⁴⁵، فيتحوّل البناء المقطعيّ في حالة الوقف إلى:

(حَمْ/راء): (ص+ح+ص/ص+ح+ح+ص).

ومع أنّ ألف التّأنيث عوملت معاملة أختها (تاء التّأنيث) من نسبة معنى التّأنيث إليها؛ إلا أنّه تبينّ بعد الدّراسة أنّ هذه اللاحقة لا تعتبر لاصقة، وإنّما استأثرتا بمعنى التّأنيث حملا لها على تاء التّأنيث التي تعتبر أصل هذه العلامات، ويرى بعض الباحثين المحدثين، أنّ الألف المقصورة والممدودة في العربية، تطوّر عن تاء التّأنيث في السّاميّة الأولى⁴⁶، ويمكن التّدليل على أنّ ألف التّأنيث ليست لاصقة من خلال المقارنة التالية:

(ك/بِ/زُ): (ص+ح+ص/ح+ح+ص/ص+ح+ح+ص) مؤنّته: (ك/بِ/زُ/ة): (ص+ح+ص/ح+ح+ص/ص+ح+ح+ص).

(أُك/بِ/زُ)⁴⁷: (ص+ح+ص/ص+ح+ص/ح+ح+ص) مؤنّته: (كُ/بِ/زُ): (ص+ح+ص/ص+ح+ح+ص).

فالواضح أنّ تأنيث كلمة (كبير) تمّ بإصاق تاء التّأنيث بآخرها؛ دون أن يمسّ بنيتها الدّاخلية أيّ تغيير، بيد أنّ تأنيث كلمة (أكبر) أحدث تغييرا جليّا على بنيتها الدّاخلية، وبالتالي فلا يمكن أن تكون لاصقة، وإن كانت من اللّواحق التي تعتبر مورفيمات مقيّدة تفيد التّأنيث، وذلك بحملها على التّاء (كما تقدّم).

رابعا: توكيد الفعل بالنون: يرى الباحثون في مجال علم اللغة أنّ "توكيد الفعل بالنون" هو نمط خاصّ باللّغة العربية لم تعرفه أيّة لغة من اللّغات السّامية الموجودة، وإن عرف بعضها أنواعا أخرى⁴⁸، ويرى الصّرفيّون أنّ هذه اللاحقة التي تلحق أواخر الأفعال هي على ضربين: ثقيلة وخفيفة، واجتمعتا في قوله تعالى: **أُليْسَجَدَنَّ** وليكونا من الصّاغرين. (يوسف: 32).

ولا تدخلان إلا على الأفعال المستقبلية خاصة⁴⁹، فتؤنّزان فيها (إلى جانب التّوكيد) تأثيرين:

- تأثير في لفظها: وهو إخراج الفعل من الإعراب إلى البناء.
- تأثير في معناها: إخلاص الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح لهما (الحال والاستقبال).⁵⁰

وتناول الباحثون في "علم الصّرف الصّوتي" أحكام هذه النّون المؤكّدة، فذكروا أنّ توكيد الفعل المضارع والأمر بواسطة هذا الصّوت اللّثويّ الأنفي يأتي بصورتين:

الأولى: نون مفردة الإنتاج الصّوتيّ: ذات التّركيب الصّفريّ (0) وهي التي تسمى "نون التّوكيد الخفيفة".

الثّانية: نون مزدوجة الإنتاج الصّوتيّ: وتعتبر صامتا طويلا، يساوي زمنه زمن صوتين اثنين (Double Consonant)، حيث ينعكس ذلك على وظيفتها الصّوتيّة، لأنّها تقوم بوظيفة صوتيّين في آن، وهذه النّون هي ما سمّاها القدامى "نون التّوكيد الثّقيلة".⁵¹

ويرى عبد الصبور شاهين أنّ العربيّة لم تعرف اسما أو فعلا أو حرفا جرى نسجه المقطعيّ على هذا الشّكل الغريب الذي ظهرت به نون التّوكيد الثّقيلة (المزدوجة): (ص+ص+ح)، ولم تعرف أيضا أداة مكوّنة من صامت وحده (ص)، كما هو الحال مع نون التّوكيد الخفيفة (المفردة)، لأنّه مرفوض أساسا في اللّغة، ولهذا يجب تصوّر تكوينها على منوال فعل الأمر من المضارع حين احتجنا إلى همزة وصل لتيسير النّطق بالصّامات، فإذا كانت نون التّوكيد على هذا النّسق وجب كتابة عناصرها بالشّكل (anna) كأثما (أنّ) النّاسخة أخت (إنّ)، والفارق بينهما أنّ همزة النّاسخة حين تتعامل مع الأسماء في الجملة "همزة قطع"، لكن همزة هذه حين تلحق الفعل هي (وصل)، ومع فارق بينها وبين كلّ همزة وصل عرفتھا العربيّة: هو أنّ همزة نون التّوكيد لا تظهر مطلقا، وتعامل الخفيفة بالشّكل (an)⁵²، ولهذا فإنّ بناءهما المقطعيّ في غالب الأحوال يكون على هذا الشّكل:

- النّون الخفيفة: (an) مقطع طويل مغلق على شكل (أنّ) (ص+ح+ص).
 - النّون الثّقيلة: مقطعان أحدهما طويل مغلق (an) (ص+ح+ص) يتحوّل إلى (ح+ص) في الاستعمال، والآخر قصير مفتوح (na) (ص+ح): (أنّ/ن): (ص+ح+ص/ص+ح).
- ومثال ذلك تأكيد الفعل: "يَنْصُرُ" بالنّون الثّقيلة: (يَنْصُرُنَّ)، وبناءه المقطعيّ يكون في حالة الوصل:

(يَنْ/صُرُ + أَنْ): (ص+ح+ص/ص+ح/ص+ح)+(ص+ح+ص/ص+ح)⁵³

يتحوّل إلى: (يَنْ/صُرُ/نْ): (ص+ح+ص/ص+ح/ص+ح/ص+ح)

وهنا يظهر أنّ الفعل المضارع فقدّ حركته الإعرابيّة (الضّمة (u))، وأصبحت نهايته (هي الزّاء) متحرّكة بحركة الوصل (الفتحة (a))، ولهذا السّبب قال النّحاة أنّ الفعل مع نوني التّوكيد يُبنى على الفتح، على أساس أنّ الفتحة فتحة بناء مجتلبة خاصّة بالفعل، ولكنّ التحليل المقطعيّ كشف أنّ جزءا من أداة التّوكيد، تظهر في الحالات المباشرة (عند إسناد

الفعل لاسم ظاهر أو إلى ضمير الواحد المذكّر)، ولكنّها تختفي في الحالات غير المباشرة، حين يوجه بحركات ذات وظيفة أساسيّة، وهي الضّمائر الحركيّة المسند إليها حيث يغطّي وجودها وجود حركة الوصل⁵⁴ ومن ذلك:

1) تأكيد الفعل المسند إلى ضمير التثنية الحركي: نحو: (يَنْصُرَانِ)، وهنا لن تتصل التّون بالفعل مباشرة لوجود فاصل [وهو حركة التّثنية (صائت الفتحة الطويل) والنون]، وعند التّوكيد تصبح: (يَنْصُرَانِ نَ)، ويرى الصّرفيون أنّ إجراءيْن حدثا لهذه الصّيغة هما:

حذف نون الرفع لتوالي الأمثال (ثلاث نونات)، وكسر نون التوكيد المفتوحة، فيكون بناؤها المقطعيّ: (يَنْدُ/صُّرَانْدُ / نِ)

(ص+ح+ص/ص+ح/ص+ح+ح+ح+ص/ص+ح).

ومع وجود المقطع المديد (ص+ح+ح+ص) فإنه مقبول في اللغة العربيّة، لأنّه إن اختصر إلى مقطع طويل مغلق: (ص+ح+ص) لتصبح (يَنْدُ/صُ/رَنْ/نْ)

(ص+ح+ص/ص+ح+ص/ح+ص+ح/ص+ح+ص)

ستكون بذلك صيغة تأكيد الفعل المسند للمفرد نفسها (يَنْصُرَنَّ)، ولهذا وجب الإبقاء على هذا المقطع المديد (ص+ح+ح+ص) مخافة اللبس، واحتفظ الفعل بكسر آخره كما كان قبل التوكيد (ينصران) على إرادة المخالفة، حتى لا تتوالى ثلاث فتحات في نهاية الكلمة.

2) حالة تأكيد الفعل المسند إلى ضمير الجماعة الحركي: نحو: (يَنْصُرُونَ) فيصبح بالتوكيد: (يَنْصُرُونَنَّ)، فتحذف نون الرفع لتوالي الأمثال (كما مرّ آنفاً)، وعندها يصير الفعل: (يَنْصُرُونَ) بناءً مقطعي: في حالة الوصل (يَنْصُرُونَ/نَ):

(ص+ح+ص/ص+ح+ح+ص/ح+ص/ص+ح+ص)

وفي وجود المقطع المديد (رون) (ص+ح+ح+ص) صعوبة تتجنبها اللّغة إن أمن اللّبس، لهذا اختصر هذا المقطع إلى مقطع طويل مغلق (رُن) (ص+ح+ص) وصارت بصيغة (ينصُرُن) لأنها مخالفة لصيغة المفرد (ينصُرُن)، إذ لا لبس بينهما⁵⁵.

3) حالة تأكيد الفعل المسند إلى ضمير المخاطبة الحركي: نحو: (تَنْصُرِينَ)، فيقال في التوكيد: (تَنْصُرِينَ) (بثلاث نونات)، وهنا تحذف نون الرفع (الأولى) لتوالي الأمثال (كما تقدّم) فتصبح: (تَنْصُرِينَ) حيث ينشأ في حالة الوصل مقطع مديد من نوع (ص+ح+ح+ص): (تَنْصُرِينَ/نَ)

(ص+ح+ص/ص+ح+ح+ص/ص+ح+ح+ص/ص+ح+ح+ص)

يختصر هذا المقطع المديد إلى مقطع طويل مغلق: (نَدْ/صُدْ/رَنْ/نْ)

(ص+ح+ص/ص+ح/ص+ح+ص+ح/ص+ح)

فتصبح (تَنْصُرُنْ) وهو الأمر نفسه الذي حدث مع ضمير الجماعة الحركي لما تمّ اختصاره للضرورة المقطعية⁵⁶.

4) حالة تأكيد الفعل المسند إلى نون النسوة: نحو: (أَنْتِ تَنْصُرُنْ) وعند التوكيد: (تَنْصُرُنْ)، ولا مشكلة هنا سوى توالي ثلاثة أمثال لكل منها قيمة في التركيب (فالتون الأولى "مسند إليه" ركن الجملة) (والتون الثانية مع الثالثة لغرض التوكيد)، و اقتضى الإبقاء عليها جميعا تطويل فتحة نون النسوة لتكون فارقة بينها وبين نوني التوكيد، وتكسر الأخيرة منهما: (تَنْصُرُنَانْ) كما هو الحال مع صيغة التثنية.⁵⁷

كانت هذه أحكام النون المزدوجة (الثقيلة)، أما النون المفردة (الخفيفة): فهي نون أشبه بنون التنوين، لذلك تعطى حكمه في الوقف، فإن وقعت بعد فتحة قُلبت (ألفا)، فيقال في: "اجْلِسْ": "اجْلِسَا"، و لأجل ذلك ترسم ألفا نحو: (لَنْسَعَا)، وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذفت، ويردّ ما حذف في الوصل لأجلها نحو: اضْرِبْ: "اضربوا"، وسميت خفيفة لأنها ساكنة دائمة ولا يصحّ تحريكها، ولهذا النون الخفيفة الأحكام نفسها الخاصة بالنون الثقيلة فهي تؤكد ما تؤكد من أفعال فهما يتبادلان المواقع إلا في مواضع لا يصحّ أن تستعمل فيها (الخفيفة)، ومن ذلك: أن تجيء بعد فتحة طويلة (ألف)، كالفعل المسند لضمير الاثنين الحركي (ألف الاثنين) نحو: "اجتنبَا" وعند التوكيد: (اجتنبَانْ) وشكله المقطعي:

(اجْ/دْ/نْ/بَانْ)

(ص+ح+ص/ص+ح/ص+ح+ص+ح/ص+ح+ح+ص)

أو الفعل المسند إلى نون النسوة حيث تزداد ألف فارقة بين نون النسوة ونون التوكيد نحو: "اجْتَنِبْنَ" وعند التوكيد: (اجْتَنِبْنَانْ) وشكله المقطعي: (اجْ/دْ/نْ/بَانْ)

(ص+ح+ص/ص+ح/ص+ح+ص+ح/ص+ح+ح+ص)

حيث تولّد عن ذلك في المثالين مقطع مديد مقفل بصامت واحد (وَصْلًا و وَقْفًا)، وهو ما تنفر منه العربية، ولا يمكن اختصاره، ولهذا فإنّ وجود النون الثقيلة (المزدوجة) يشطرّ المقطع إلى مقطعين: أولهما من نوع (طويل مغلق) والثاني (قصير مفتوح):

"اجْتَبَانْ" (اجْ/تَ/بَ/بَانْ/نِ) (مع ألف الاثنين)

(ص+ح+ص/ص+ح+ص/ح+ح+ص/ص+ح+ص+ح)

"اجْتَبَانْ" (اجْ/تَ/بَ/بَانْ/نِ) (مع نون النسوة)

(ص+ح+ص/ص+ح+ص/ح+ح+ص/ص+ح+ص+ح)

وهكذا فإنّ هاتين التّونين (الخفيفة والثّقيلة) تمثّلان إحدى المورفيمات المقيّدة التي تؤكد محتوى الدّلالة، و(كما ذكر القدامى) فإنّها تخلص المضارع للزّمن المستقبل، في حين يقوّيان حالة الاستقبال في صيغة الأمر⁵⁸.

خامسا: لاصقة التعريف: هذه اللاصقة هي (ال)، وتكون في الأسماء دون الأفعال، نحو: الذّهبُ، القَمَرُ...، ويرى "ابن جني" أنّ اللّام وحدها هي حرف التعريف، وأنّ همزة الوصل قبلها إنّما دخلت عليها لسكونها، خلافا لما ذهب إليه الخليل من أنّ (ال) كلّها حرف للتعريف بمنزلة "قد" في الأفعال⁵⁹، لذلك فإنّها لا تدخل ضمن حروف الزيادة، بل هي التي يدخل عليها حرف زيادة يختفي عند الوصل وهو (صائت الإيصال) الذي يسميه القدامى (همزة الوصل).

وجرى استعمال هذه اللام باختلافها مع ثلاثة عشر صوتا، وهي: (ت، ث، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ن) وتسمى باللام الشّمسيّة، وتظهر مع بقيّة الأصوات الخمسة عشر الباقية وهي: (ء، ب، ج، ح، خ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، هـ، و، ي) وتسمّى باللام القمرية.

مثال (1): "العِلْمُ": (الْ/عِلْمُ/مُ): (ح+ص/ص+ح+ص/ص+ح)

مثال (2): الضَّرْبُ: (اضْ/ضَرْ/بُ): (ح+ص/ص+ح+ص/ص+ح)

حيث وقعت اللام القمرية على شكل مقطع طويل مغلق، في حين أنّ اللام الشّمسيّة في المثال الثاني اختفت بسبب إدغامها في حرف الضّاد بعدها، واللام هنا مورفيم مقيّد يدلّ على التعريف⁶⁰.

ويرى "عبد الصّبور شاهين" أنّ هذه اللام اختفت مع أصوات مقدّم الفم بسبب التقارب الصّوتيّ والمخرجيّ، وبسبب ضعف موقع اللام، وقوّة موقع الصّوت بعدها، ومرّد ظهورها مع بقيّة الأصوات هو التّباعّد المخرجيّ الذي يَسَّرَ نطق الصّوتَيْن، حيث اعتبر "حرف اللام" ضمن الحروف القمرية رغم أنّ القدامى اعتبروه حرفا شمسياً، لأنّ اللّام لو كانت شمسيّة لاختفت في الصّوت التّالي اختفاء تامّا نحو: (اللّعب، اللّوم...)، ولكنّها موجودة بكلّ خصائصها دون أدنى تأثّر، ولهذا فهي قمرية ولا فرق بينها وبين اللام في نحو: "الباب"، "العِلْم"⁶¹...

سادسا: التنوين: ويعرّفه الصّرفيون أنّه: "نون ساكنة تلحق آخر الاسم المتمكّن، وهو ليس مثبتا في الكلمة، وإنّما تابع للحركات التابعة، بعد تمام الجزء جيء به لمعنى، وليس كالتّون الأصليّة التي من نفس الكلمة نحو: "قُطْن"، أو الملحقّة الجارية مجرى الأصل نحو: رَعَشْنٍ"، ولذلك من إرادة الفرق لم يثبت لنون التّنين صورة في الخط⁶².

والتّنين على أنواع منها:

1. تنوين التّمكن: وهو ما كان للتّفريق بين الاسم المنصرف وغير المنصرف، نحو: (رجلٌ، كتابٌ...).
2. تنوين التّكثير: وهو الفاصل بين المعرفة والنّكرة: نحو: "صه" بمعنى "سكوّتا"، فإن قيل: "صه" بغير تنوين فكأنّما قيل: "السّكوّث"، حيث يكون وجوده علّم التّكثير، وتركه علّم التّعريف.
3. تنوين العوّض: وسمّي بذلك لأنّه عوض من جملة محذوفة معلوم موضعها كان الظّرف مضافا إليها، نحو: يومئذٍ، حينئذٍ...⁶³

ويرى الباحثون في "علم الصّرف الصّوتيّ" أنّ التنوين عنصر صوتيّ مكوّن من صوت واحد يلحق آخر الكلمة على شكل جزء من مقطع مغلق، فهو مورفيم مقيد يدلّ على أن الكلمة نكرة⁶⁴، فبالبناء المقطعيّ لكلمة (عَلِمَ) مثلا، يتّخذ هذا الشّكل:

(ع/ل/مُنْ): (ص+ح/ص+ح/ص+ح+ص)

حيث زيدت هذه اللاصقة لاحقة آخر هذا الاسم المنصرف (لفظا لا خطأ كما هو موضح)، لتدلّ على التّكثير، دون أن يمسّ بنية الكلمة أيّ تغيير.

وتجدر الإشارة إلى أن لحاق التّنين قد يؤثّر من النّاحية الصّوتيّة على بعض الوحدات اللّغويّة إذا كانت أسماء منقوصة: نحو: (قاضي) ويمكن توضيح تغييرها المورفولوجيّ من خلال بنائها المقطعيّ: (قاضي+نون التنوين)=(قأ/ضين)

(ص+ح+ح/ص+ح+ح+ص)

وواضح من خلال البناء المقطعيّ أنّه انجرّ عن لحاق نون تنوين التّمكن بآخرها تكوين مقطع مديد (مغرق في الطّول) وهو: (ضين) (ص+ح+ح+ص)، وهو من الأنواع التي تنفر منها العربيّة في أبيّتها، الأمر الذي استلزم اختصاره إلى مقطع طويل مغلق: (ضين): (ص+ح+ص): (قأ/ضين): (ص+ح+ح/ص+ح+ص)

سابعاً: النسبة: تمثل النسبة أيضاً إحدى ظواهر الإلصاق، وتعرّف بأنها إلحاق آخر الاسم ياءً مشدّدةً مكسوراً ما قبلها⁶⁵، للدلالة على نسبة شيء إلى آخر، والذي تلحقه ياء النسبة يُسمّى منسوباً كـ"مكي"، وعريّ...⁶⁶.

والملاحظ أنّ بنية الكلمة بعد النسبة إلى (عرب) مثلاً بقيت دون تغيير عدا إضافة ياء مشدّدة وكسر ما قبلها، إلّا أنّها في كلمة (مكة) المختومة بتاء التانيث أصبحا حذف هذه الأخيرة التي تعتبر لاصقة من اللواحق، وذلك لئلاّ تجتمع لاصقتان لاحقتان آخر هذا الاسم.

خاتمة:

يتضح مما تقدّم ذكره أنّ الإلصاق في اللغة العربية يختلف عن الاشتقاق في ثبات الوحدة اللغوية وعدم حدوث تغيير بنيته الداخلية، أو تشكيل بنائها الصوتي واكتفائه بزيادة حرف أو أكثر بأولها أو آخرها، ورغم تعدّد صورته يبقى وسيلة محصورة في صوغ أنواع قليلة من الأبنية في هذه اللغة؛ إذا ما قورن بالاشتقاق، وهذا يرجع إلى طبيعة اللغة العربية الاشتقاقية في حدّ ذاتها.

الهوامش:

- ¹ ينظر: ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ب.ت، (مادة لصق).
- ² ينظر: أشواق محمد النجار، دلالة اللواحق التصريفية في اللغة العربية، دار دجلة، عمان، ط 2005م، ص 26.
- ³ ينظر: لطيفة إبراهيم النجار: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتعيدها، دار البشير، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 1994م، ص 100، وينظر أيضاً: عصام نور الدين: المصطلح الصرفي (مميزات التذكير والتأنيث)، دار الكتاب العالمي، الطبعة الأولى 1988م، ص 108.
- ⁴ ينظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط: 1994م، ص 156.
- ⁵ ذكر ابن يعيش أن علامة التأنيث قد تدخل على الكلمة وهي مؤنثة في الأصل، وعندها تفيد تأكيد التأنيث، لأنّ التأنيث كان حاصلًا قبل دخول هذه العلامة كما في المثال المتقدّم (فاطمة...)، ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، تقديم إميل بدیع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1: 2001م، ج 3، ص 368.
- ⁶ أي (الواو والتون) في حالة الرفع، و(الياء والنون) في حالتي النصب والجر.
- ⁷ بمعنى أنّ أيّ حيوان من جنس الحصان هو أسرع من أيّ حيوان من جنس الحمار.
- ⁸ بمعنى مسّه من أرنب، فهي رابطة كما يربط ضمير الغائب العائد على ما قبله.
- ⁹ ينظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 155، 156، 157.
- ¹⁰ ربّما رأى تمام حسان في لاصقة التنوين أنّها تثبت وصلاً وتسقط وقفاً، ولهذا أهمل الحديث عنها.
- ¹¹ ينظر: محمود السعران: علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ب.ت، ص 220.
- ¹² للتوسّع أكثر في هذا الباب ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج 3، ص 347 (فصل تعريف المعرفة وأضرها).
- ¹³ ينظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 160.
- ¹⁴ ينظر: المرجع السابق، ص 159.
- ¹⁵ يستثنى من ذلك كل فعل مزيد فيه تاء المطاوعة نحو: (تعلّم، يتعلّم)، و(تعلّم، يتعلّم)، و(تدخّر، يتدخّر)، حيث يزداد فيه حرف المضارعة مفتوحاً ولا تتعرّض بنية الفعل إلى أيّ تغيير، ينظر: صالح سليم الفاخري: تصريف الأفعال والمصادر المشتقات، دار عصمى للنشر والتوزيع، القاهرة، ط: 1996م، ص 137، 139.

- ¹⁶ ينظر: عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، مطبعة أزمنة، ط 1998م، ص70.
- ¹⁷ ذكر لفظة (المتمكن) تحزرا مما ليس بمتمكن من الأسماء كأسماء الإشارة نحو: "ذا"، و"تا"، والأسماء الموصولة نحو: الذي والتي...، لأنها إذا صغرت فلا يضم أولها بل تبقى على حالها في المكبر، فيقال في نحو: (ذا: ذيا)، وفي الذي: (الذيا)، وفي التي: (اللتيا)، ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل للزخشري، ج3، ص435، 436.
- ¹⁸ ينظر: المصدر السابق، ج3، ص396.
- ¹⁹ المنهج الصوتي للبنية العربية - رؤية جديدة في الصرف العربي - مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1980م، ص44.
- ²⁰ ابن يعيش، شرح المفصل للزخشري، ج3، ص185.
- ²¹ ينظر: المصدر السابق، ج3، ص185، 189.
- ²² ينظر: عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، ص367.
- ²³ ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل للزخشري، ج3، ص213.
- ²⁴ ينظر: عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، ص369.
- ²⁵ ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل للزخشري، ج3، ص213.
- ²⁶ هناك أسماء جمعت مع مذكر سالم مع أنها مؤنثة وليست واقعة على من يعقل نحو: ("أرض": أرضون)، وربما كسر أوله ليدخلوا عليه نوعا من التكسير ("سنة": سنون)، وذكر ابن يعيش أن هذا الضرب من الجمع مختص بما كان معتلا منتقضا منه، وإنما جمع بتلك الطريقة ليكون كعوض مما حذف منه (فأصل أرض: أرضة لأنها مؤنثة)، وأصل سنة سنة بدليل جمعها على سنوات أيضا، ينظر: المصدر السابق، ج3، ص215، 216.
- ²⁷ ينظر: المصدر نفسه، ج3، ص214.
- ²⁸ ينظر: عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، ص375.
- ²⁹ الساكنان هما التّون وما قبلها من حروف اللّين (الألف والواو والياء).
- ³⁰ ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل للزخشري، ج3، ص215.
- ³¹ أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل التّحو، تحقيق: مازن مبارك، بيروت: دار التفاس، ط3، 1979، ص128.
- ³² السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح: غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ب.ت، ج1، ص303-304.
- ³³ الزجاجي، الإيضاح في علل التّحو، ص128.
- ³⁴ ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النّجار، المكتبة العلمية، ب.ت، ج3، ص64.
- ³⁵ المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط 1415هـ - 1994م، ج1، ص6.
- ³⁶ السيوطي: الأشباه والنظائر، ج1، ص254.
- ³⁷ المصدر السابق، ج1، ص254، 255.
- ³⁸ ينظر: عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، ص376.
- ³⁹ هذا بدليل إبدالها منها في مواطن كثيرة: نحو: تُكَاة، وتُخْمة من (وكأ) و(وخم)، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (مادة وكأ)، و(مادة وخم).
- ⁴⁰ ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل للزخشري، ج3، ص219.
- ⁴¹ ينظر: عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، ص380.
- ⁴² ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل للزخشري، ج3، ص352.
- ⁴³ ينظر: المصدر السابق، ج3، ص353.
- ⁴⁴ ينظر: ابن جني: المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القلم، ط1: 1954م، ج1، ص154، 155، وينظر أيضا: ابن يعيش: شرح المفصل، ج3، ص354، 355، 356.
- ⁴⁵ ينظر: عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، ص345.
- ⁴⁶ ينظر: رمضان عبد التّوّاب: المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة (1413هـ/1997م)، ص263.
- ⁴⁷ هذه الكلمة ممنوعة من الصرف لأنها على وزن (أفعل).
- ⁴⁸ ينظر: عبد الصّبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص98.

- ⁴⁹ لا تتصل نونا التوكيد إلا بالفعل المستقبل (الأمر) و(المضارع) الذي فيه معنى الطلب، وذلك مما كان: قسما نحو: "بالله لأفعلن"، أو أمرا نحو: "اضرين"، أو نحيا نحو: "لا تقولن"، أو استفهاما نحو: "هل تضرين"، أو تمنيا نحو: "ليتك تفعلن" أو عرضا نحو: "لما تفعلن"، ولا تتصل بالفعل الماضي مطلقا، ولا بأسماء الأفعال مطلقا، ولا بغيرها من الأسماء والحروف، ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج5، ص166، 168، 167.
- ⁵⁰ ينظر: المصدر السابق، ج5، ص163.
- ⁵¹ ينظر: عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، ص208.
- ⁵² ينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص98، 99.
- ⁵³ يتحول هذا المقطع (الطويل المغلق) في الاستعمال إلى (ح+ص) لأن ما يسميه القدامى (همزة وصل) هو صائت في نظر المحدثين.
- ⁵⁴ ينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص98.
- ⁵⁵ ينظر: المرجع السابق، ص101.
- ⁵⁶ ينظر: المصدر السابق، ص102.
- ⁵⁷ ينظر: المرجع نفسه، ص.ن.
- ⁵⁸ ينظر: عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، ص208.
- ⁵⁹ ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداي، دار القلم دمشق، ط2: 1413هـ/1993م، ج1، ص333، 336.
- ⁶⁰ ينظر: محمود السعران: علم اللغة، ص220.
- ⁶¹ ينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص213.
- ⁶² ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج5، ص154.
- ¹ ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ج5، ص155 وما بعدها، وينظر أيضا: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة: 1985م، ج1، ص445 وما بعدها.
- ⁶⁴ ينظر: محمود السعران: علم اللغة، ص220.
- ⁶⁵ تكون طريقة النسب هذه باطّراد في الأسماء غير المنتهية بتاء التانيث أو الأسماء غير الممدودة أو الأسماء غير المقصورة أو الأسماء الثلاثية مكسورة العين، ينظر: علي بهاء الدين بوخودود: المدخل الصربي (تطبيق وتدريب في الصرف العربي)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: 1408هـ/1988م، ص134.
- ⁶⁶ ينظر: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني: جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، 1414هـ/1993م، ج2، ص71.